الإسلاميون والحكم في المغرب: الآمـــــال والمخـــــاوف

أعدّ الندوة مراسلُ مجلة الآداب في الدار البيضاء: عبد الحق لَبْيَض

المساهمون

سعيد السعدي — أستاذ جامعيّ، وعضو المكتب السياسيّ لحزب التقدّم والاشتراكيّة، ووزير سابق في حكومة اليوسفي.

محمد ضريف — أستاذ جامعيّ، وباحث متخصّص في موضوع الحركات الإسلاميّة.

عبد العالي حامي الدين — أستاذ جامعيّ، وعضو الأمانة العامّة لحزب العدالة والتنمية.

إدريس قصوري — أستاذ جامعيّ، وباحث متخصّص في موضوع الحركات الإسلاميّة.

عبد الحقّ لبيض : **لا جدال في أنّ وصول فصيل من الحركة الإسلاميّة المغربيّة إلى الحكم حدثٌ استثنائيّ سيَشْغل متتبّعَ مسار تشكّل البناء السياسيّ المغربيّ، ويحفّزه على تأسيس منظورٍ جديدٍ للتعاطي مع الشأن المغربيّ. فما هي العوامل التي ساهمتْ في صنع هذا الاستثناء؟ وما الذي يجعل الحكومة المغربيّة تحظى بكلّ هذه المتابعة، وتدفع بالعديد منا إلى وضع الأيدي على القلوب خوفًا من الانكسارات؟**

سعيد السعدي : ثمة عوامل داخليّة صرفة، وعوامل خارجيّة مساعدة. العوامل الأولى يمكن ردُّها إلى جوّ الاحتقان الاجتماعيّ الذي جعل شرائحَ اجتماعيّةً كثيرةً تنْفر من العمليّة السياسيّة، ولاسيّما من الأحزاب التي كانت تعوّل عليها في حلّ العديد من المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وأخصّ بالذكر هنا أحزابَ التناوب السياسيّ، التي لم تكن بعضُ الإيجابيّات التي سجّلتْها في مستوى تطلّعات الشعب، خصوصًا أنه تمّ الإجهازُ على المنهجيّة الديمقراطيّة والالتفافُ على مقتضيات الدستور بتعيين وزيرٍ أوّل تكنوقراطيّ. وسيتعمّق جرحُ الانكسار المجتمعيّ في التعاطي مع الفعل السياسيّ ببروز «الحركة من أجل كلّ الديمقراطيين» سنة ٢٠٠٧، إشارةً قويّةً إلى بروز النزعة التحكّميّة في المشهد السياسيّ.

أما العوامل الخارجيّة فسرّعتْ وتيرةَ فكرة التداول على السلطة في المغرب. **فقد شكّل «الربيع العربيّ» قوةَ دفعٍ جديدةً جعلت الأنظمةَ تخضع لمنطق التنازل من أجل تدبير المرحلة.** ولم يشكّل المغربُ استثناءً في هذا السياق، إذ وَجد النظامُ نفسَه مضطرّاً إلى إعادة التفكير في صيغ تدبير الشأن السياسيّ ضمن مفردات جديدة. وضمن هذا السياق يمكن فهمُ وصول «حزب العدالة والتنمية،» ولا ينبغي الاقتصارُ على مقاربةٍ جزئيّةٍ تجعل من هذا الحدث مجرّدَ إفراز ديمقراطيّ عاديّ في حياة المغاربة.

عبدالعالي حامي الدين : حزب العدالة والتنمية مرتبط برافد وطنيّ متجسّد في حزب الحركة الشعبيّة الدستوريّة الديمقراطيّة، الذي أسّسه عبد الكريم الخطيب سنة ١٩٦٥. وتجربته، في طبعتها الثانية، انطلقتْ من «تجربة التناوب»

سنة ١٩٩٧، وتميّزتْ بسلوكٍ مختلفٍ عن الأحزاب السياسيّة في بلدانٍ أخرى: ففي حين تأثّرتْ هذه الأحزاب كثيرًا بأهداف مرتبطة بإقامة الدولة الإسلاميّة، ساند حزبُ العدالة والتنمية مساندةً نقديّةً تجربةَ عبد الرحمن اليوسفي باعتبارها مرحلةً تمهّد للديمقراطيّة. أما بصدد الاعتبارات التي جعلت الحزب يصل اليوم إلى رئاسة الحكومة، فأذكّر بأنه في سنة ١٩٩٧ عُرضتْ عليه المشاركة في حكومة اليوسفي فاعتذر بالنظر إلى الظرف السياسيّ آنذاك، ولأنه كان أيضًا في بداية مشاركته السياسيّة ففضّل أن يحتفظ لنفسه بمسافةٍ نقديّةٍ عن تجربة اليوسفي؛ وفي العام ٢٠٠٢ أعطته الصناديقُ المرتبة الثانية لكنْ لم تُعرضْ عليه المشاركة؛ وفي سنة ٢٠٠٧ حصل على المرتبة الأولى من حيث الأصوات، وعلى المرتبة الثانية من حيث المقاعد، لكنه استُبعد من تشكيلة الحكومة. لذا، في سنة ٢٠١١، لم يكن من خيار أمام الدولة المغربيّة سوى خيار حزب العدالة والتنمية.

نعم، لقد ساهمت المتغيّراتُ الإقليميّةُ في أن يتبوّأ الحزبُ الصدارة في انتخاباتٍ أجمع الكلُّ على نزاهتها وشفافيّتها ـ وأقصد بالمتغيّرات الإقليميّة تلك التي طبعتْ مصرَ وتونسَ بدرجةٍ أساسيّةٍ، وبخاصةٍ تونس التي وصل فيها حزبٌ معارضٌ إلى مركز القرار بعدما ظلّ مستبعدًا فتراتٍ طويلةً من المشاركة السياسيّة ومحرومًا من أبسط حقوقه المدنيّة. **لكنْ لا يمكن تغييبُ التراكم الإيجابيّ الذي حقّقه الحزبُ المذكور في المرحلة السابقة من خلال التجربة البرلمانيّة والجماعيّة**: فأكثر من خمس عشرة سنة من العمل السياسيّ المباشر سمحتْ للمواطنين باختبار هذا الحزب ومعرفة نواياه وتقويم صدقيّته في العمل والنضال السياسيّيْن.

محمد ضريف : اعتدنا أن نسمع بالربط الميكانيكيّ بين فوز حزب العدالة والتنمية المغربيّ برئاسة الحكومة، وبين وصول حزب العدالة والحريّة (مصر) وحزب النهضة (تونس) إلى الحكم، من دون استحضار الشروط السياسيّة التي أفرزتْ هذا التحولَ في البلدين ولا مقارنتها بالشروط المختلفة التي سمحتْ بوصول الإسلاميين المغاربة إلى الحكم.

لكنْ، قبل القيام بهذه المقارنة، لا بدّ، لفهم طبيعة وصول هذه الأحزاب إلى السلطة، من استحضار ثلاثة أنماط للتغيير: ١) نمط التغيير السلميّ نسبيًا، كالذي حدث في تونس ومصر، وتمّ وفق توافقاتٍ مع القوى التي كانت مرتبطة بالأنظمة السابقة. ٢) نمط التغيير بالعنف المسلّح، كما حصل في ليبيا، ويمكن أن يتكرّر في سوريا، ويؤدّي بالضرورة إلى تغيير جذريّ في بنية النظام وهياكله. ٣) نمط التغيير في ظلّ الاستمراريّة، وهو النموذج الذي اختاره المغرب، وتحذو حذوه الجزائر؛ وهو نمطٌ يراهن على تحقيق إصلاحات سياسيّة ودستوريّة ضمن ثوابت النظام القائم ومن دون أيّ تغيير في شكله أو وظيفته.

لذا فإنّ تشبيه وصول الإسلاميين إلى الحكم في المغرب بوصولهم إليه في تونس ومصر تشبيهٌ خارج السياق، مع الاعتراف المسبّق بأنّ ثمّة قواعدَ مشتركةً تحكم الحركيّة السياسيّة في كليّاتها تحت عنوان استراتيجيّ هو «الربيع العربيّ.» لكنّ السؤال الذي ما فتئ يجد شرعيّةً هو عمّا إذا كان هذا «الربيع» صناعةً عربيّةً مسجّلة أمْ تدخّلت أيدٍ خارجيّةٌ في حبك سيناريوهات لحظاته المفصليّة. ربما سبق للعديد منا أن طرح هذا السؤال، ولكني أرى ضرورة استكمال طرحه مع وصول الحركات الإسلاميّة إلى الحكم لفهم مسوّغات هذا الوصول وآفاقه.

من المؤكّد أنّ هناك ثقافة سياسيّة تولد من رحم الشارع العربيّ، وترفض الاستبدادَ بكلّ أشكاله. لكنْ يجب الاعتراف بأنّ وصول الحركات الإسلاميّة إلى الحكم قد تمّ في إطار من التسويات والتوافقات الإستراتيجيّة الكبرى التي لم يكن الغربُ غائبًا عن تفاصيلها، إنْ لم يكن مهندسَها الأول. فنحن في المغرب نظّمنا انتخاباتٍ سابقةً لأوانها. لكنْ هل كان قبل هذا التاريخ مَنْ يتخيّل أن يفوز حزبُ العدالة والتنمية بالانتخابات؟ ألم تكن كلُّ التكهّنات تعطي حزبَ الأصالة والمعاصرة الأسبقيّة بالفوز نظرًا إلى ما حقّقه في الانتخابات الجماعيّة عام ٢٠٠٩؟ إذن ما الذي وقع ليتغيّر كلُّ هذا التوجه؟ إنه المتغيّر الدوليّ الذي رسم خريطةً جديدةً تتماشى وطبيعةَ الأوضاع المستجدّة. **فلقد بدا أنّ النخب اليساريّة والعلمانيّة أصبحتْ من الوهن بحيث لم تعد قادرةً على توفير الاستقرار الداخليّ وخدمة مصالح الغرب، فكان من الضروريّ إنجازُ صفقة تاريخيّة تسمح للنخب الإسلاميّة باحتلال المشهد السياسيّ.**

لكنّ ما أريد تأكيدَه في الحالة المغربيّة هو أنّ حزب العدالة والتنمية وصل إلى الحكومة ليقوم بتصريف الأعمال، ولن يُسمح له بممارسة السلطة. ذلك أنّ علينا أن ننظر إلى الدستور الجديد من مستويين: ١) عموديّ ينظّم العلاقات بين المواطنين والدولة، وهنا يمكننا الحديثُ عن العديد من الحريّات التي تكرّستْ دستوريًا؛ و٢) أفقيّ ينظّم العلاقات بين المؤسّسات الدستوريّة، وهنا يمكننا الحديثُ عن توسيع مهامّ السلطتين القضائيّة والتشريعيّة، لكنْ مع تكريس التراتبيّة في ما يتعلق بالسلطة التنفيذيّة: مجلس وزاريّ يترأسه الملك، وبعده مجلس حكوميّ يترأسه رئيسُ الحكومة.

أعود فأقول إننا عندما نتحدّث عن وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر وتونس، فإننا نتحدّث عن متغيّر حقيقيّ في البناء السياسيّ. أما في المغرب، فنحن أمام حزبٍ كان ينتمي إلى مؤسّسات الدولة، وليس غريبًا عن بنية النظام

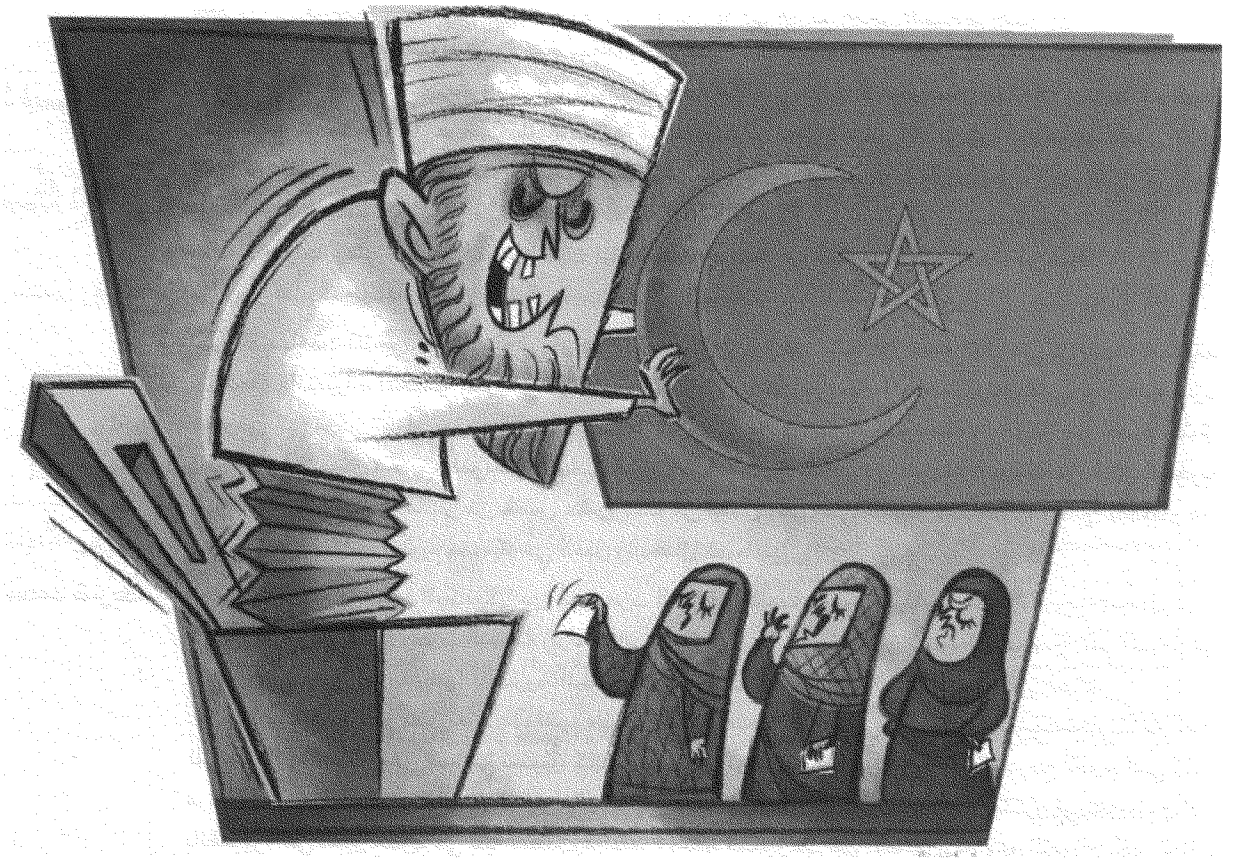

السعدي: أكبر خوف ينتابني هو على قضيّة المساواة بين الجنسين.

السياسيّ. وهنا أتفق مع الأستاذ حامي الدين في أنّ حزب العدالة والتنمية جاء إلى الحكم وفي رصيده مشاركة خمسة عشر عامًا من العمل البرلمانيّ والجماعيّ. نحن لسنا أمام حزب عانى الاستئصالَ والإقصاء، كحال حزب النهضة التونسيّ، أو جماعة الإخوان المسلمين التي تعرّضتْ للمضايقات والاعتقالات. حزب العدالة والتنمية حزب سياسيّ بمرجعيّة إسلاميّة، لكنّ دوره في هذه المرحلة يشبه كثيرًا دورَ «الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة» سنة ١٩٩٨ حين أمّن انتقالَ الملكيّة من الحسن الثاني إلى محمد السادس. **كما يقوم الحزب اليوم بدور آخر، هو احتواء حراك الشارع المغربيّ في انتظار «عبور المرحلة.» فهل ينجح؟**

إدريس قصوري: أعتقد أنّ المغرب دخل مرحلة التجريب السياسيّ الجديد بعد أن كان قد مارسه بانتهازيّة عام ١٩٩٨ مع حكومة اليوسفي التي استنفدتْ مهامّها، وعاد النظامُ بعدها إلى انتهاج السياسة التحكّميّة في المشهد السياسيّ. لكنْ بعد «الربيع العربيّ،» الذي خلخل الساكنَ وفجّر التناقضات، نجد النظامَ يستغيث مرةً أخرى بصناديق الاقتراع، ويطبّق المنهجيّة الديمقراطيّة التي كان يحلو له أن يتخلّى عنها كلّما عنّ له ذلك!

لقد ذهب حامي الدين وضريف إلى محاولة تقديم الحالة المغربيّة باعتبارها استثناءً في سياقها العربيّ. لكني أرى قواسمَ مشتركةً بين كلّ البلدان التي تمّ فيها حراكٌ اجتماعيّ ووصلتْ فيها الأحزابُ الإسلاميّة إلى الحكم. وأوجز هذه القواسم في العناصر التالية: ١) وجودُ لوبيات تصنع القرارَ السياسيّ من خارج المؤسّسات المعهود لها بذلك. ٢) تسييس الجيش، إذ إنّ هناك نخبةً من الجيش ذاتَ نفوذٍ كبيرٍ في توجيه السياسة العامّة للبلاد. ٣) تسييس القضاء، ممثّلاً في تغييب العدل وأُسسه لفائدة التعليمات الفوقيّة.

هذه العناصر كلّها تتفق حولها السياساتُ العامةُ للبلدان التي عرفتْ حراكًا اجتماعياً، **وهذا يدلّ على أنّ دوافع التغيير واحدة ولا استثناءات تميّز هذا البلد من ذاك.** وفي هذا السياق حاول المغرب أن يساير المتغيّرات ليوفّر على نفسه التغييرَ بالقوة، مراهنًا على «الإصلاح السياسيّ.» فهل ستنجح «الديمقراطيّة المغربيّة» في تقديم النموذج على نجاح النمط الثالث من التغيير السلس الذي تحدّث عنه ضريف؟

لبيض : **أعود إلى د. السعدي. من موقعكم كمسؤولٍ سابقٍ في حكومة التناوب برئاسة اليوسفي، وكفاعلٍ سياسيٍّ في تيّار اليسار، أسالكم: أين تبدو لكم مكامنُ التخوّف من وصول الإسلاميين إلى الحكم في المغرب؟ وهل تعتقدون أنّ وصول حزب العدالة والتنمية بخلفيّاته الدينيّة هو ضدّ مبادئ الديمقراطيّة، علمًا أنّ من انتخبه هو جزءٌ من الشعب المغربيّ؟ ألا يشكّل انتصارُ الإسلاميين في المغرب صفعةً لتجربة اليسار؟**

السعدي : أودّ، أولاً، أن أعقّب على الأخ حامي الدين الذي أشار إلى أنّ سلوك حزب العدالة والتنمية كان مختلفًا ابتداءً من سنة ١٩٩٧. شخصيًا لا أرى أيّ اختلاف، وأذكّر بمبادرتين قام بهما الحزبُ داخل البرلمان: مناهضة قانون السلفات الصغرى، ومناهضة مبادرة الخطّة الوطنيّة لإدماج المرأة في التنمية. نحن نتفهّم الاختلاف، لكننا لا نفهم الجنوح إلى العنف والتخوين، وخصوصًا في موضوع خطة الإدماج.

حامي الدين : النيران الصديقة من داخل الحكومة كانت أقوى من مواقف حزبنا.

السعدي : أبدًا! مَنْ هم أصحابُ النيران الصديقة... اللهمّ إلا إذا كنتَ تعني التحالفَ بين الأئمّة وحزب العدالة والتنمية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلاميّة آنذاك؟! لكنْ بالنسبة إلى التحالف الحكوميّ لم تكن هناك أيّة معارضة للخطة.

حامي الدين : وما رأيك في تصريح اليوسفي عندما سُئل عن المبادرة فقال إنه لا يتحمّل مسؤوليتها؟ لربما هذا قولٌ أقوى من معارضة حزب العدالة والتنمية.

السعدي : هذا كلامٌ مخالفٌ للحقيقة والواقع. اليوسفي نفسه، في لقاء مع صحفيين فرنسيين، قال عن المبادرة إنها فعل يفتخر به. وقد اشتغلتُ إلى جانب اليوسفي وأعرف مواقفه النضاليّة بخصوص موضوع المرأة، ولا يمكنه أن يتبرّأ من مبادرة حقوقيّة وإنصافيّة للمرأة.

حامي الدين : على أيّة حال....

لبيض : **لكنّ خطاب المعارضة غيرُ خطاب المسؤوليّة المباشرة في تدبير الشأن العامّ. فقد بدا أنّ الحزب يتراجع عن منظومة الخطاب الأخلاقيّ الهويّاتيّ لفائدة الخطاب البراغماتيّ المنسجم مع طبيعة الموقع الذي يحتلّه.**

السعدي : أجل، إنّ الخطاب الهويّاتيّ الأخلاقيّ هو الخطاب الذي جعل حزبَ العدالة والتنمية مثلَه مثل الأحزاب الأخرى، ولن يشكّل أيّ استثناءٍ أراده له الأخ حامي الدين. وأتمنّى أن يتطرّق الحزبُ الآن إلى المشاكل الحقيقيّة وهو يدير سدّةَ الحكم من موقع السلطة التنفيذيّة، وأن يأتينا بالبرامج الفعّالة والفكر المعقلن لا بالشعارات والتحرّكات الشعبويّة التي لن تقدّم للمغربيّ مسكنًا ولا تطبيبًا ولا عملاً.

ما يخيفنا، كذلك، في تجربة الحزب المذكور هو الغموض في المفاهيم. انظروا إلى ردّ «حركة التوحيد والإصلاح،» الذراع الدعويّة للحزب، على رسالة مجلس الإرشاد في حركة العدل والإحسان. ألم تقل الرسالة إننا نتفق على الهدف ونختلف في المنهج؟ على أيّ هدف تتفق الحركة، ومن خلالها حزبُ العدالة والتنمية، مع حركة العدل والإحسان الرافضة للعمليّة الديمقراطيّة وللمشاركة السياسيّة في داخل المؤسّسات الرسميّة؟ وما هو منهجها الذي تدّعي أنها تتميّز به ما دام يوصلها إلى الهدف ذاته؟

نقطة ثالثة: ما الذي يعنيه حزبُ العدالة والتنمية بقوله إنه حزب «بمرجعيّة دينيّة» وليس حزبًا دينيًا؟ البارحة قرأتُ على صفحات جريدتكم، يا أخ حامي الدين، عنوانًا لإحدى المقالات يؤكّد انتصارَ «القطب الهويّاتيّ.» أليست هذه قيمٌ مجتمعيّة تسعى إلى إلغاء القيم الكونيّة؟ أليست هذه رسالة تؤكّد أنّ المجتمع المغربيّ مجتمع محافظ، ويريد صيانة هويّته، وأننا اليوم «حرّاسُ» هذه الهويّة الأوفياء؟

نعم، ستروْن في المستقبل القريب نوعًا من التمايز في المواقف بين الذراع الدعويّة للحزب والذراع السياسيّة، كما حصل في مصر لدى الإخوان المسلمين، لأنّ الممارسة السياسيّة تتطلّب نوعًا من المرونة. لكنّ هذا سيثير حفيظة حركة التوحيد والإصلاح التي تراهن على أنّ يمرّر الحزبُ - من موقع مسؤوليّته الحكوميّة - بعضًا من القيم والأخلاقيّات ضمانًا لانسجام الحركة مع صورتها داخل المجتمع «حارسةً للقيم وحاميةً للأخلاق.» وهنا سيكون الحزبُ مضطرًا إلى مسايرة ذراعه الدعويّة خوفًا من كلّ تصدع، الأمرُ الذي سيعرّض الحريّات العامّة والفرديّة للعديد من المضايقات والإكراهات. **وأكبر خوفٍ ينتابني هو على قضيّة المساواة بين الجنسين، وأن يعصف ذلك بالتراكم الإيجابيّ الذي حصل طوال هذه السنوات.** إنّ اطّلاعي على أولويّات الحكومة لا يُظهر لي أيّة رغبةٍ لديها في ترسيخ تلك المساواة؛ بل إنّ تشكيل الحكومة، التي لا تضمّ سوى امرأةٍ واحدةٍ من بين ٣١ وزيرًا، مؤشّر قويّ في هذا الاتجاه. وأنا أحمّل رئيسَ الحكومة المسؤوليّةَ هنا؛ فقد كان بإمكانه أن يرفض

حامي الدين: حركة ٢٠ فبراير الشبابيّة هي المحدِّد المباشر لفعل التغيير في المغرب.

الاقتراحات الموجّهة إليه، وأن يضغط في اتجاه توسيع مشاركة المرأة في الحكومة كبادرة حسن نيّة في موضوع المساواة.

وثمة تخوّف كبير آخر لديّ في إمكانيّة فشل الحزب في حلّ مشاكل المجتمع الاقتصاديّة. وهو في هذا الصدد يكتفي بتكرار البرنامج النيوليبراليّ الذي نجمتْ عنه خيباتٌ اجتماعيّةٌ هزّت بنيانَ المجتمعات العربيّة وغير العربيّة. وقد صرّح بنكيران نفسه بأنّ الإسلام ليبراليّ من الناحية الاقتصاديّة.

أثيرت فكرةُ تميّز التجربة المغربيّة عن التجربتين التونسيّة والمصريّة. شخصيّاً لا أرى اختلافًا كبيرًا بين تجربتي المغرب ومصر: ففي مصر وقّع الإخوانُ المسلمون صفقةً مع مبارك سمح لهم بموجبها باحتلال ٢٠٪ من مقاعد البرلمان (مئة عضو!)، وهذا يعني أنه كان هناك تطبيعٌ بين الطرفين، كالحال في المغرب. غير أنّ تجربة حزب النهضة في تونس متميّزة، نظرًا لما عرفه من استئصال وإبعاد وتضييق.

أما فكرة المؤامرة المرتبطة بأحداث «الربيع العربيّ،» فمُبالغٌ فيها جدّاً. ولعلّنا نذكر أنّ وزيرة الخارجيّة الفرنسيّة آنذاك، أليو ماري، وافقتْ، قبل أيّام قليلة من سقوط بن علي، على إرسال أدوات قمعيّة إلى تونس لمساعدته، لكنها توقّفتْ في مارسيليا بعد أن اشتعلت الانتفاضةُ بقوة. وبخصوص مصر، فقد صرّحتْ وزيرةُ الخارجيّة الأميركيّة أثناء الأحداث أنّ إدارتها مع «استقرار» مصر ومع الإصلاح التدريجيّ في ظلّ الاستمراريّة. وبكلمة، **فقد كانت الانتفاضات العربيّة تعبيرًا عن الرفض الجماهيريّ للاستبداد، لكنّ الغرب تدخّل بعد ذلك ليتكيّف مع الوضع الجديد** وليديره بما يخدم مصالحَه.

لبيض : مخاوف السعدي بخصوص تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم هي ذاتُها المخاوف التي صاحبتْ وصولَ اليسار إلى الحكم سنة ١٩٩٨: إنها المخاوف من عجز هذا الفاعل السياسيّ أو ذاك عن الحكم نظرًا إلى إكراهات النظام السياسيّ المغربيّ المغلق، والمتميّز بتحكميّة المؤسّسة الملكيّة التي تلغي أيّة مبادرة للفعل السياسيّ سواها.

السعدي : لا أعتقد أنّ حكومتَي اليوسفي وبنكيران حكومتا تصريف أعمال. لقد كان لحكومة اليوسفي هامشٌ للعمل استطاعت من خلاله أن تقدّم العديدَ من المبادرات، ولم نسجّلْ لحظتها تدخّلاً من الملك الراحل الحسن الثاني. وأستشهد هنا بالقطاع الذي كنتُ مسؤولاً سياسيّاً عنه، إذ لم أسجّل - وأنا أشتغل على الخطة الوطنيّة لإدماج المرأة - تدخّلاً من أيّ طرف خارجيّ، بما في ذلك المؤسّسة الملكيّة. واليوم على حزب العدالة والتنمية ألاّ يتذرّع، إنْ فشل في مقاربة الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالتدخّلات الفوقيّة أو بجيوب مقاومة الإصلاح؛ فالهامش المتاح له دستوريّاً يسمح له بالحركة وبالفعل، مع الإقرار بأنّ هناك اختلالاً في موازين القوى لصالح القصر.

لبيض : **مهما اتسع هذا الهامش فلا ضمانات لاحترامه، خصوصًا أننا عشنا بعد تجربة التناوب انقلابًا على المنهجيّة الديمقراطيّة عندما ارتأى الملكُ ذلك. وهذا يشكّل معضلة جوهريّة في الممارسة السياسيّة المغربيّة المتّسمة بنظام سياسيّ مغلق، كلُّ شيء فيه يدار بالإرادة الملكيّة، علمًا أنّ شخص الملك - دستوريّاً - لا يقبل النقدَ والمساءلة.**

أعتقد أنّ الأستاذ حامي الدين مطالبٌ بالردّ على جملة انتقادات ومخاوف موجّهة إلى حزبه وإلى الحكومة الجديدة التي يترأسها. لكن اسمحْ لي أولاً أن أطرح عليك سؤالاً: على أيّ أساس ارتكز خيارُ المشاركة لديكم؟ أطرح هذا السؤال لأنّكم لا بدّ أن تتذكّروا تجربةً سياسيّةً أخرى كان لها إشعاعُ حزب العدالة والتنمية ذاتُه، وأعني بها تجربة حكومة التناوب، التي آلت إلى انكسارٍ وخيبةٍ عبّر عنهما اليوسفي بعيْد خروجه من الحكم بقوله: «إنّ الذي يحكم في المغرب هو المخْزن، لا غير.» أتعتقدون اليوم، والنظامُ ما يزال هو النظام بثوابته وممارساته، أنّ وصولكم إلى السلطة جاء بناءً على قناعةٍ لدى رئيس الدولة بضرورة العودة إلى المنهجيّة الديمقراطيّة والاحتكام إلى إرادة الشعب التي غُيّبتْ فتراتٍ من دون مسوّغ دستوريّ، أم أنّكم مدركون - كسلفكم - أنكم أدواتٌ لمرحلةٍ يريد النظامُ أن يتجاوزها بسلام؟

حامي الدين : لا بدّ من الرجوع هنا إلى الديناميّة التي أطلقتْها حركةُ ٢٠ فبراير الشبابيّة، باعتبارها المحدِّدَ المباشرَ لفعل التغيير في المغرب. فقبل هذه الديناميّة كان حزبُ العدالة والتنمية يعيش تضييقًا سياسيّاً، وبخاصةٍ منذ التفجيرات الإرهابيّة التي هزّت الدارَ البيضاء عام ٢٠٠٣ وكادت تعصف بوجود الحزب، إذ إنّ قرار حلّ الحزب كان متداولاً على جدول أعمال أعلى قمّة هرم الدولة بعد أن حمّلتْ غالبيّةُ الأطراف - بما فيها أحزابُ اليسار - الحزبَ المسؤوليّةَ الأخلاقيّةَ عن تلك التفجيرات. وكما تعلمون فقد فُرض على الحزب تقليصُ حجم مشاركته في الانتخابات البلديّة عام ٢٠٠٣، وحُرم في انتخابات العام ٢٠٠٧ كثيرًا من المقاعد النيابيّة عقابًا له. هذا الحدث وحده يدحض ما ذهب إليه السعدي من أنّ الدولة كانت «تطبّع» مع الحزب. **صحيح أننا حزبٌ معترفٌ به رسميّاً، لكنه يتعرّض للتضييق والمحاولة التحجيم** والعزل عن باقي الأحزاب. وإذا كان يراد للحزب في مرحلة سابقة أن يؤثّث المشهَد السياسيّ، فقد كان ذلك بهدف إبراز الطابع «الديمقراطيّ التعدديّ» في المحافل الخارجيّة لا غير. ولماذا نذهب بعيدًا وقد تأسّس منذ عهدٍ قريبٍ «حزبُ الأصالة والمعاصرة» على يد صديق الملك ومستشاره الحاليّ فؤاد عالي الهمّة، الذي لم يُخفِ مشروعَه الرامي إلى محاربة حزب العدالة والتنمية؟! ألم نكن ذاهبين منذ سنة ٢٠٠٩ في اتجاه إعادة تجسيد التجربتين المصريّة والتونسيّة في خلق حزب الدولة المهيمن؟ ألم تكن كلُّ التوقّعات تعطي حزبَ الأصالة والمعاصرة المركزَ الأولَ في الانتخابات التشريعيّة لعام ٢٠١٢، فجاءت حركةُ ٢٠ فبراير لتحدث الانقلابَ الجوهريّ في الخطّة السياسيّة المسطّرة في غرف النظام المغلقة؟

السعدي : لكنّ حزب العدالة والتنمية كان يعارض هذه الحركةَ في البداية.

حامي الدين : ليس بهذه الحدّة؛ فأربعة وزراء في الحكومة الحاليّة، من حزب العدالة والتنمية، شاركوا في مسيرات حركة ٢٠ فبراير، ومنهم وزيرُ الخارجيّة سعد الدين العثماني.

السعدي : وفي المقابل خرج الأمينُ العامّ للحزب عبد الإله بنكيران بتصريحاتٍ قويّةٍ ضد الحركة.

حامي الدين : كان هذا نتيجةً لغموض التصوّرات السياسيّة لبعض الجماعات السياسيّة في حركة ٢٠ فبراير، وبخاصةٍ حركة العدل والإحسان.

السعدي : شعارات المسيرات كانت شعارات اليسار لا الإسلاميين حتى نتّهم «العدل والإحسان»!

حامي الدين : وهل ترى أنّ المطالبة بدستور جديد، وبالكرامة، وبالديمقراطيّة، وبالعدالة الاجتماعيّة، وبالحريّة... شعاراتٌ يساريّة فقط؟!

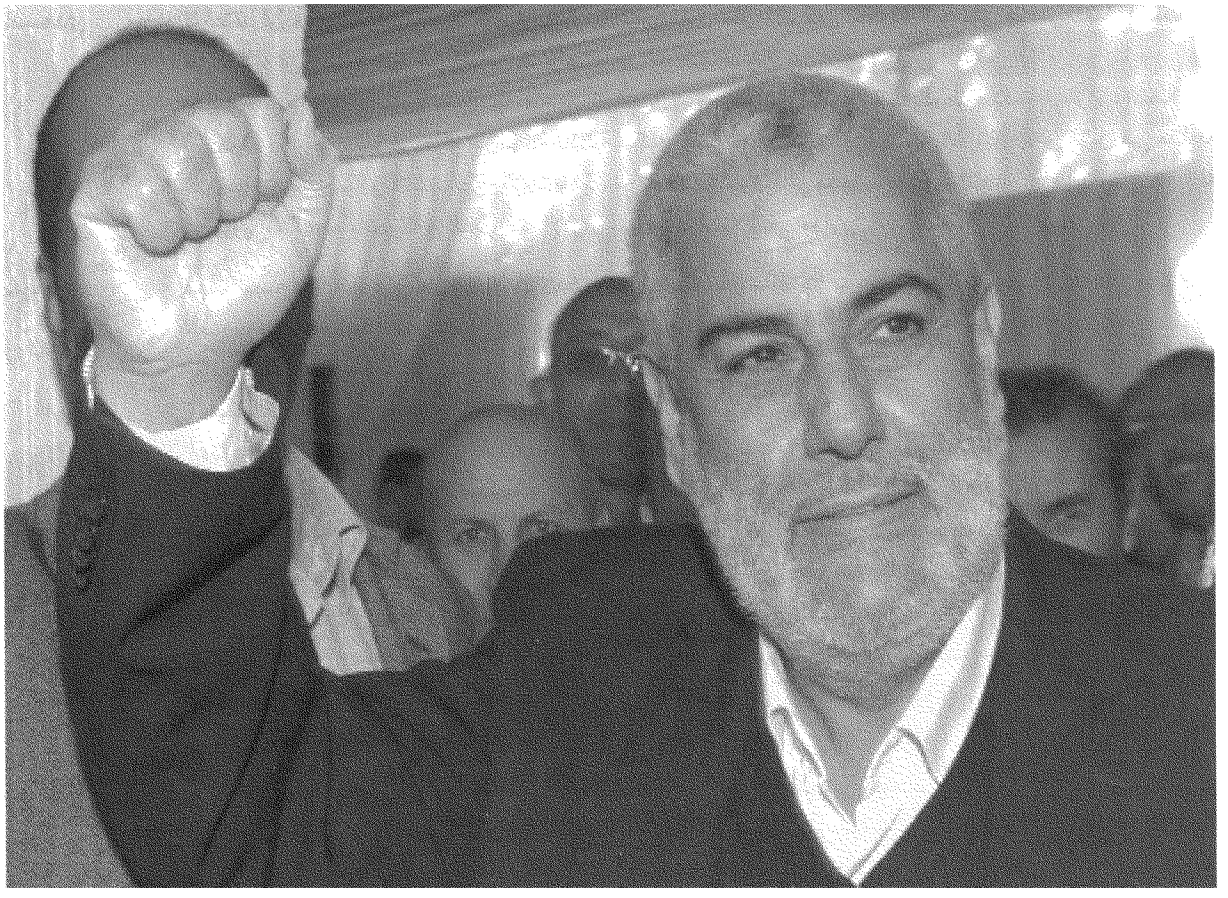

حامي الدين: السلطة التنفيذية اليوم في المغرب هي سلطة كاملة لرئيس الحكومة.

السعدي : أنتم تصيّرونها شعاراتٍ هويّاتيّةً وأخلاقيّة.

حامي الدين : أبدًا يا دكتور. هذه الشعارات لا تعارُضَ فيها بين اليسار والإسلاميين. إنها قيمٌ إنسانيّةٌ مشتركة.

لبيض : **إذا كانت كذلك، فاين الغموض في التصور السياسيّ الذي جعل حزبَكم يعارض حركة ٢٠ فبراير؟**

حامي الدين : كنّا مجموعة شخصيّات وقّعتْ على بيان «التغيير الذي نريد.» لكنّ إخواننا في حركة العدل والإحسان رفضوا مصطلح «الملكيّة البرلمانيّة» وعارضوا تضمينَه البيان. وهو ما أدّى إلى تردّدنا، وإلى عدم تعزيز ديناميّة ٢٠ فبراير. أما اليوم فنحن أمام معطياتٍ جديدة، أهمُّها الدستور الجديد. **فلأول مرة هناك اعترافٌ كاملٌ بوجود سلطةٍ تنفيذيّة. وفي باب الحكومة لا وجود للملكيّة**؛ فبابُ الملكيّة مستقلّ بذاته، وجميعُ الوظائف التي يتضمّنها سياديّة وتحكيميّة، أو دينيّة لا تخوّل الملكَ إلاّ صفةَ الإشراف على تدبير المجال الدينيّ بمستلزماته الحسّاسة والدقيقة.

إنّ السلطة التنفيذيّة، اليوم، في المغرب، هي سلطة كاملة لرئيس الحكومة. وتنزيلُ موادّ هذا الدستور قد بدأ بالفعل بعيد انتخابات ٢٥ نوفمبر، وذلك باحترام التقاليد الديمقراطيّة المتعارف عليها في الدول الديمقراطيّة العريقة، والمتمثّلة في تنصيب الأمين العامّ للحزب الحاصل على المرتبة الأولى في الانتخابات، علمًا أنّ الدستور أعطى الملكَ حقّ تسمية رئيس الحكومة من حزب الأغلبيّة من دون أن يُلزمَه باختيار أمينه العامّ.

أثير الكثيرُ من النقاش حول حضور المرأة الهزيل المؤسف في الحكومة. المسؤوليّة لا تقع على عاتق رئيس الحكومة وحده، وإنْ كان يتحمّل جزءًا منها لأنه كان من حقّه أن يرفض المقترحات المقدّمة إليه من الأحزاب المشكّلة للتحالف الحكوميّ. ولا أستبعد وجودَ جهات معيّنة لا يروقها أن تأتي الصورةُ النهائيّةُ لحكومةٍ يترأّسها حزبُ العدالة والتنمية مزهرةً بوجوهٍ نسائيّةٍ حتى لا تُحسب للحزب في ميزان حسناته السياسيّة! لكنْ أؤكّد أننا لو كنّا، في حزب العدالة والتنمية، نعلم أنّ باقي الأحزاب لن تتقدّم باقتراحات لأسماءٍ نسائيّة، لقدّمنا على الأقلّ اقتراحين أو ثلاثة. الأهمّ هو ألاّ تؤخذ هذه القضيّة حجّةً لإظهار الحزب وكأنّ لديه موقفًا سلبيّاً من المرأة.

أما بخصوص موقف الحزب من قضيّة الخطة الوطنيّة لإدماج المرأة، فأعترف بأنّ بعض رموز الحزب ارتكبوا أخطاءً في محاولتهم تبريرَ مواقفهم من الخطّة. وفي المقابل، فإنّ المنهجيّة التي اعتُمدتْ في صياغة الخطّة لم تراعِ بعضَ المقتضيات التي كانت تحتاج إلى فتح نقاش مجتمعيّ موسّع مع جميع الأطراف؛ فمثلاً لا يمكن حزبًا ذا مرجعيّة دينيّة كحزبنا أن يقبل بفكرة المساواة في الإرث. ثم إنّ تلك المعركة لم يخضها الحزبُ وحده، بل كانت هناك أطراف من داخل التكتل الحكوميّ أعلنتْ موقفها المعارض من الخطّة ـ كمنظّمة المرأة الاستقلاليّة التابعة لحزب الاستقلال، وكحزب الاتحاد الاشتراكيّ الذي لم يكن هو نفسُه متحمّسًا للخطّة، فضلاً عن بعض أعضاء الحكومة.

أما سؤال مشاركة الحزب السياسيّة فيُطرح دومًا من منطلق مرجعيّة نشأته المرتبطة بالحركة الإسلاميّة وبالشريعة. وأريد أن أتوقّف عند مفهوم «الشريعة» الذي يخيف السعدي، لأشير إلى أنه ليس طريقًا مستقيمًا يتضمّن مجموعةَ تشريعاتٍ جامدةٍ لا ينبغي تجاوزُها، بل يعني، بالنسبة إلينا، مصلحةَ الناس، والمقاصدَ الكبرى. وفي نظري أنّ تحسين وضع المرأة، واحترامَ حقوق الإنسان، وتوفيرَ الشغل للمعطّلين، وتحقيقَ التنمية الاقتصادية، وشعورَ المواطنين بالأمن، وغيرَ ذلك، أمورٌ من ضمن الشريعة. تجربة حزب العدالة والتنمية مختلفة عن تجارب إسلاميّة أخرى (السودان منذ جعفر النميري، وإيران، وطالبان) اختزلت الشريعةَ في تطبيق الحدود؛ بل هي مختلفة عن تجربة إخوان مصر، خصوصًا في موضوع التمايز بين العمل الدعويّ والعمل السياسيّ.

لبيض : **وكيف تفسّرون «الدولة بالمرجعيّة الدينيّة» في هذا السياق؟**

حامي الدين : «الدولة بالمرجعيّة الإسلاميّة» لا تعني أنها دولة دينيّة! الفرق بين الأمرين أنّ **أساس الشرعيّة لدى مَن يَحْكم هنا ليس الدين**؛ فلم يصل حزبُ العدالة والتنمية إلى الحكومة بالقول إنه يَحْكم بموجب تفويضٍ إلهيّ، بل عن طريق إرادة الناس. وما سيُقْدم عليه من قراراتٍ تنفيذيّة لن يكتسب مشروعيّته إلا إذا مرّ عن طريق مجلس النوّاب الذي اختاره الشعبُ بإرادته الحرّة. لكنّ من حقّ الحزب أن يَستلهم، داخل برنامجه الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ، أفكارًا **مستوحاةً** من المرجعيّة الإسلاميّة. فحين يطالِب الحزبُ بتفعيل صندوق الزكاة، أو بالتمويلات الإسلاميّة، فهذا من حقّه، ويمكن أن يتحمّله النموذجُ الديمقراطيُّ الذي نريده للمغرب.

لبيض : **لكنْ ألا يَحدّ ذلك من الحريّات الفرديّة، أو يَخْلق وصايةً أخلاقيّةً على المجتمع؟**

حامي الدين : لنؤجّلْ هذه الأحكام إلى حين اكتمال الممارسة. ما أستطيع الدفاع عنه اليوم هو ضرورةُ التمييز بين المجال الدينيّ والمجال السياسيّ. فالفعل السياسيّ فعلٌ دنيويّ وبشريّ واجتهاديّ محكومٌ بالنسبيّة، لكنّه ليس مجرّدًا من الثقافة المجتمعيّة أو الوجدان. والممارسة هي التي ستكشف احترامَ المساواة بين الرجل والمرأة أو العكس ـ وأعني المساواة التكامليّة لا التماثليّة.

ضريف : قلتُ في كتابي، **الإسلاميون والمرأة** (١٩٩٩)، إنّ الإسلاميين ليسوا على استعدادٍ للإيمان بالمساواة التماثليّة ،إذ أقصى ما يسعون إليه هو المساواة التكامليّة. وهنا يبقى المشكل قائمًا والنقاش مستمرّاً.

السعدي : قمتُ بدراسةٍ في الوزارة ولم أتمكّن من تقديمها. ولكنْ جاءت من بعدي الوزيرة الشقروني فقدّمتها، وهي دراسة تقارب مسألة التمثّلات السياسيّة لدى أحزاب البرلمان. وقد تمّ في هذا الصدد الاتصالُ بنوّاب عن حزب العدالة والتنمية، ومن بين الأشياء التي قالوها إنّ العمل السياسيّ للمرأة جائز ما لم يتعارضْ مع دورها الأساس في البيت. هذا هو جوهرُ المساواة التكامليّة عندهم؛ أما المساواة التماثليّة فمن باب المحرّمات في قاموسهم.

حامي الدين : غالبًا ما يُوصم حزبُ العدالة والتنمية بأنه يُصدر خطاباتٍ هويّاتيّة وأخلاقيّة، ويتمّ تناسي رصيد مهمّ من أدائه البرلمانيّ والسياسيّ. والحقّ أنّ هناك تراكمًا من المعارك والأسئلة الشفهيّة التي خاض الحزبُ فيها، وتتعلّق بالجانب الاقتصاديّ والاجتماعيّ وحقوق الإنسان والديمقراطيّة، علمًا أنّ مجال الهويّة والأخلاق هو مجال الشأن العامّ ـ وأين تريدوننا أن نتحدّث عن هذا المجال إنْ لم يكن داخل المؤسّسة التشريعيّة؟!

هنا يجب التأكيدُ أنْ ليست كلُّ نزعةٍ علمانيّةٍ ديمقراطيّةً، بل قد تكون استبدادًا. وليست كلُّ نزعةٍ دينيّةٍ مناهضةً للديمقراطيّة، بل **الدين هو وحده القادر على تهذيب الفعل الديمقراطيّ وإعطائه مرجعيّة أساسيّة**. وسيُهزم الإسلاميون إذا هم فرّطوا في القيم الأخلاقيّة والهويّاتيّة، وسينهارون إذا أقدموا على فعل سياسيّ غير أخلاقيّ، أو إذا تورّط بعضُهم في الفساد كما تورّط بعضُ اليساريين.

السعدي (مقاطعًا): لكنْ لديكم أسماء في حزبكم متورّطة في ملفّات الفساد الماليّ!

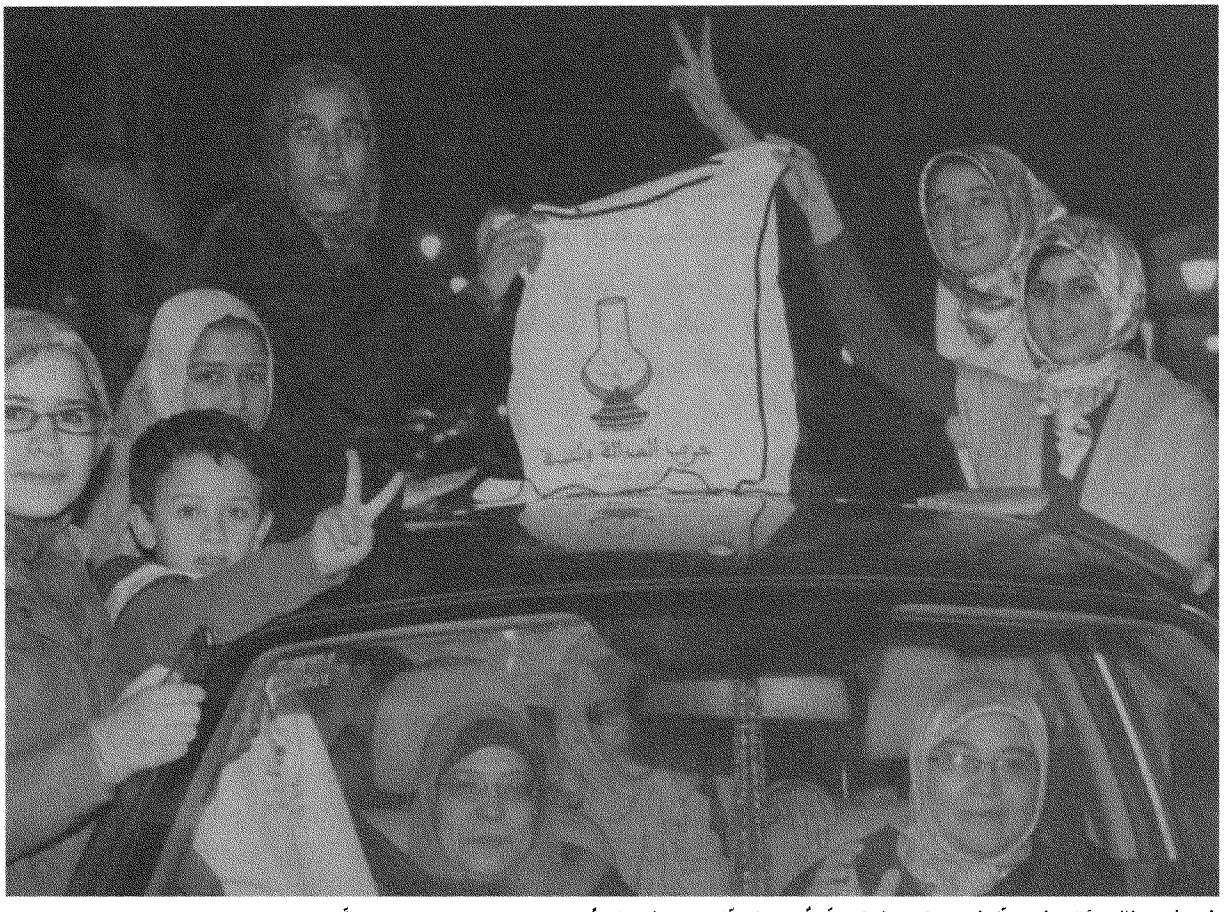

ضريف: هناك مؤتمر في مرّاكش تحضره شخصيّاتٌ إسرائيليّة، ولم نسمع أحدًا من حزب العدالة والتنمية يندّد به!

حامي الدين : إذا كان هناك ملفّ معيّن، فينبغي وضعُه أمام القضاء ليقول كلمته. أما في موضوع مدينة ميدلت، فالحزبُ قام، حتى قبل أن ينطقَ القضاءُ بكلمته، بعقد لجنة النزاهة، فَثَبَتَ لها أنّ رئيسَ البلدية تلقّى فعلاً رشوةً قيمتُها ١٠٠٠ درهم (أقلّ من ١٠٠ دولار)، ففصلتْه من الحزب. لكنّ المثير هو أنّ بعض الإخوة في اليسار ما يزالون يتستّرون على مدير مؤسّسة عموميّة متورّط في الفساد، ويقوم حزبُه إلى الآن بتوفير الحصانة اللازمة له!

لبيض : **عمد الإسلاميون في العديد من الدول العربيّة إلى جعل برامجهم بعيدةً عن الجانب الأخلاقيّ، وقريبةً من روح البرامج السياسيّة المدروسة بدقّة. وأثار ذلك تساؤلَ العديد من المتتبّعين حول جديّة الأحزاب ذات المرجعيّة الإسلاميّة في مواءمة مواقفها مع المرجعيّات السياسيّة ذات التوجّه المدنيّ الديمقراطيّ. فهل تعتقد يا أستاذ ضريف أنّ هذه الحركات الإسلاميّة، ومنها حزبُ العدالة والتنمية، قادرة على تأسيس بناء عقلانيّ لمفهوم المشاركة السياسيّة قابلٍ لأن يكون جزءًا من كلٍّ متنوّعٍ ومتعدّد؟**

ضريف : الإسلاميون وصلوا إلى السلطة في العالم العربيّ انطلاقًا من تسوياتٍ تُلْزمهم بعدم تجاوز الخطوط الحمراء الموضوعة أمامهم سلفًا. لذلك أميّز بين المقاربة الإستراتيجيّة، والمقاربة الظرفيّة الجزئيّة.

١) الأولى تفسّر ما يجري في العالم العربيّ اليوم بربطه بما حدث في ١١ أيلول، إذ اكتشف الغرب وقتها أنه كان ضحيّةَ أفكارٍ تروّجها الأنظمةُ الاستبداديّةُ عن الإسلاميين، مستفيدةً من أخطائهم ومن استخدامهم خطابًا هويّاتيّاً وأخلاقيّاً يتناقض والقيمَ الغربيّة. لقد اكتشف الغربُ أنّ الإسلاميين لا يشكّلون كتلة منسجمة، وأنه يواجه تيّارًا محدّدًا في الحركات الإسلاميّة، اسمُه التيّار السلفيّ، الذي يُعدّ العدوّ الفعليّ للحضارة الغربيّة، وهو معادٍ للإسلاميين أنفسهم. ولقد كان الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، معنيّاً بالقضاء على التيار الجهاديّ أو «الإرهابيّ،» فعكف على تجريب العديد من الخيارات. من هذه الخيارات، مثلاً، الاعتمادُ على التيّار الصوفيّ باعتباره يعيد إنتاجَ الإيديولوجية الدينيّة الرسميّة، ويَدفع الناسَ إلى الابتعاد عن السياسة وإلى الانشغال بالتربية

الروحيّة. كما جرّب خيارَ تقوية «المجتمع المدنيّ» لخلق مجتمع يعترف بالاختلاف ويتعايش معه، ونعرف الدعمَ الماليّ الكبير الذي ضخّه الغربُ في هذا المجال. لكنّ الخيار الذي بدا أكثر نجاعةً وأقربَ إلى الوجدان العربيّ إنما هو الخيار الإخوانيّ. وقد شاركتُ في العديد من الملتقيات الدوليّة في أوروبا خُصّصتْ للبحث في المعالم الليبراليّة في المدرسة الإخوانيّة، وهو ما كان يؤشّر على استعداد الغرب للتعامل مع هذا التيار السياسيّ الذي ما يزال يحظى بالقيمة السياسيّة والصفاء الإيديولوجيّ لدى شريحة كبيرة من الشعوب العربيّة.

هذا المعطى يفسّر خضورَ المقاربة الإستراتيجيّة لفهم ما يجري الآن. والإسلاميون تعاطوْا بشكلٍ إيجابيّ معها، وقدّموا من أجل إنجاحها العديدَ من التنازلات. **فوجود الإسلاميين في سدّة الحكم في العديد من الدول العربيّة جاء في ظلّ صفقة سياسيّة كبرى مع القوى الدوليّة**، يلتزم بموجبها الإسلاميون بما يلي: أ) المحافظة على بنية الدولة الوطنيّة؛ ذلك أنّ الغرب ليس مستعدّاً للتخلّي عن الدعامات الأساسيّة للدولة لأنها تضْمن له الحفاظَ على مصالحه الإستراتيجيّة. ولقد تمّ التفريطُ برموز الدولة فقط، وعجز الربيعُ العربيّ عن تفكيك بنية الدولة الوطنيّة ليحقّق ثورته الكبرى. ب) عدم الإعلان صراحةً عن معاداة إسرائيل والصهيونيّة. فإخوانُ مصر يؤكّدون، من خلال حزب العدالة والحريّة، التزامَهم التامّ بالاتفاقيّات الدوليّة الموقّعة من طرف النظام السابق، ما يعني احترامَ اتفاقيّة كامب ديفيد. وعندما يُسأل راشد الغنوشي، رئيسُ حزب النهضة التونسيّ، في واشنطن عن إسرائيل، يجيب بأنّ له أولويّاتٍ أخرى. الآن، إذ نجتمع في هذه القاعة، هناك مؤتمر في مرّاكش تحْضره شخصيّاتٌ إسرائيليّة، ومع ذلك لم نسمعْ أحدًا من حزب العدالة والتنمية يقف أمام مبنى الاجتماع ليندّد بالتطبيع مع الكيان الإسرائيليّ، كما كان ديدنُه في السابق. ألا يعني ذلك أننا دخلنا مرحلة جديدة في تاريخ الحركات الإسلاميّة في الوطن العربيّ؟

٢) المقاربة الظرفيّة، وأمثّل لها بما يجري الآن في المغرب. فلنتأمّلْ أولَ تصريح لعبد الإله بنكيران بعد تعيينه، وفيه قال «إنّ الخطاب الدينيّ مكانُه المسجد.» هذا لم يكن موقفَ بنكيران من قبل: إذ كان يحوّل أيّ برنامج تلفزيّ إلى مكان للدعوى الدينيّة، وعندما كان يُطلب منه تركُ الخطاب الدينيّ في المساجد والتسلّح بالخطاب السياسيّ العقلانيّ كان يصيح قائلاً إنّ الخطاب الدينيّ هو الأساس ويجب أن يوجد في كلّ مكان لأننا دولة إسلاميّة.

أعود إلى مسألة الحكم والدستور لأؤكّد أنّ حزب العدالة والتنمية لن يملك القرارَ داخل هذه الحكومة. وهنا أختلف مع من يقول إنّ الدستور يعطي الحكومةَ صلاحيّاتٍ واسعة؛ **فالدستور يعطي شكليّاتٍ، لا صلاحيّاتٍ حقيقيّة**. الأستاذ حامي الدين يقول إنّ الباب الخامس يتحدّث عن السلطة التنفيذيّة ولا يشير إلى اسم الملك أو المؤسّسة الملكيّة؛ لكنّ المادة ٩٢ تشير إلى أنّ مجلس الحكومة يتناول قضايا السياسة العامّة للدولة ويعرضها على المجلس الوزاريّ. وأنا أسأل: ماذا يمثّل المجلس الوزاريّ؟ ألسنا مرةً أخرى أمام سلطات الملك؟

حامي الدين (مقاطعًا) : المجلس الوزاريّ ليس الملك. فقد نصّ الدستور على ما يأتي : «يمكن للمجلس الوزاريّ أن ينعقد تحت رئاسة رئيس الحكومة وبجدول أعمال محدّد.»

ضريف : ومَن يحدّد جدولَ الأعمال؟ أليس هو الملك؟ هذه الجملة تُبرز سلطة الملك الحاضرة بقوة في الجهاز التنفيذيّ، ما يعني أنْ لا شيء تغيّر!

السعدي : يقدّم الأخ حامي الدين الآن تأويلاً ديمقراطيّاً للدستور، وهو للأسف ليس تأويلَ النظام.

ضريف : أخطرُ ما في الدستور المغربيّ هو أنه قابلٌ لكلّ التأويلات مادام محكومًا بموازين القوى. اليوم، الملك مضطرّ إلى الاستجابة للمنهجيّة الديمقراطيّة ولحَرْفيّة الدستور لأنّ الشروط الداخليّة والإقليميّة ترجّح موازينَ قوًى معيّنة. لكنْ لا أحد يضمن استمرارَ الأمور عندما تتغيّر موازينُ القوى: فقد تأتي تأويلاتٌ دستوريّة جديدة تشرعن راهنيّتها بقوة ملفوظات الدستور ذاته. ثم عندما تكون السلطاتُ الدينيّة والعسكريّة والأمنيّة في يد الملك، فما الذي تبقّى لرئيس الحكومة؟

لبيض : **الأستاذ قصوري إدريس، كيف يمكن حزبَ العدالة والتنمية التوفيقُ بين خيارات المرجعيّة الدينيّة، وضرورات الحكم؟**

قصوري : بدايةً، أرى أنّ الظروف التي ساهمتْ في وصول الحزب إلى الحكم تختلف عن الظروف التي ساهمتْ في وصول التيّارات الإسلاميّة في تونس ومصر. وهذا الاختلاف يتبدّى في العناصر التالية: ١) تميّز الحالة المغربيّة بالثبات والسكون؛ فقد حافظ النظامُ على بنيته التقليديّة، باستثناء الانفتاح على الحساسيّة الإسلاميّة التي ظلّت في المعارضة سنواتٍ عديدة. ٢) غياب القوة الميدانيّة لحزب العدالة والتنمية في ساحة المطالبة بالتغيير، على عكس ما

سلطة الملك حاضرة بقوّة في الجهاز التنفيذيّ، ما يعني أن لا شيء تغيّر!

عشناه في تجربتيْ مصر وتونس حيث كانت الحركات الإسلاميّة حاضرةً بقوة في توجيه الحراك الشعبيّ. ٣) غياب الحركات الإسلاميّة الثوريّة بمرجعيات دينيّة راديكاليّة توظِّف مفهوم الشريعة منطلقًا للحكم والتدبير السياسيين.

يلاحَظ أنّ الحزب أطلق رسائلَ تطمينيّةً، يمكن إجمالُها في ما يأتي: أ) الانطلاق من المادّيّ وتغليبه على الجانب الروحيّ، وهو ما يمثّل إشارةً قويّةً إلى إعادة بلورة الأولويّات وترتيبها وفق مقتضيات الشأن التدبيريّ العامّ لضمان الخوض في قضايا الناس الملحّة كالشغل والصحّة والسكن والتعليم. ب) محاربة الرؤية الوثوقيّة لاحتكار السلطة باسم الدين. ج) عدم إقصاء النخبة من إمكانيّة التأويل والفعل. د) عدم رغبة الحزب في التخندق داخل المرجعيّة الدينيّة، بل سعيه إلى احتضان المجتمع والتفاعل الإيجابيّ معه؛ وقد قال بنكيران في أول خروج إعلاميّ له لإذاعة أجنبيّة: «إننا كحزب منفتحون.» د) لجوء بنكيران، بعد تسميته رئيسًا للحكومة، إلى الكتلة الديمقراطيّة بكلّ ما يحمله هذا اللجوءُ من دلالات رمزيّة قويّة. ه) زيادة حقائب حزب التقدّم والاشتراكيّة، بما يؤشّر على انفتاح حزب العدالة والتنمية على الحساسيّات الفكريّة المخالفة لعقيدته الإيديولوجيّة. و) مشاركة بنكيران في تشييع جنازة المناضل اليهوديّ سيمون ليفي.

كلّ هذه الإشارات أبلى فيها حزبُ العدالة والتنمية بلاءً حسنًا، وأراد من خلالها إزاحةَ مخاوف الفاعلين الداخليين والأطراف الخارجيّة. والحقّ أنّ القاعدة الأساسيّة المطروحة اليوم لرفع كلّ المخاوف هو الدفاع عن فكرة «الإصلاح» بدل فكرة «الصلاح» ـ إذ لو ركّزنا على الصلاح لربما مات الناسُ فقرًا! كما يجب البحثُ عن المشترك في المجتمع ولا تهمّنا بعد ذلك أكانت الحكومة إسلاميّة أمْ علمانيّة أمْ مدنيّة.

السعدي : أودّ أن أحكي لكم عن تجربةٍ عشتها مع السيّد بنكيران عندما كنتُ وزيرًا. كنّا في صدد مناقشة ميزانيّة كتابة الدولة للرعاية الاجتماعيّة والأسرة والطفولة أمام أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعيّة، وحضر بنكيران أشغالها باعتباره نائبًا برلمانيًا. أثناء المناقشة فاجأني السيّد الكرومي، وهو من حزب العدالة والتنمية، بالقول: «إنك يا أستاذ السعدي رجل محترم وأستاذ مقتدر، ولديك مكانتك السياسيّة والأكاديميّة، لكنْ من الواضح أنهم غرّروا بك في مسألة الخطّة

الوطنيّة لإدماج المرأة.» أجبته أنّ الخطة عملٌ أعتزّ به. وإذا ببنكيران يقف فجأةً صارخًا في وجهي: «قم نُصَلِّ. إنّ اليوم يومُ جمعة، وإنّ جهنّم فاتحةٌ أبوابَها.» أجبتهُ بهدوء: «إنّ ما أقوم به عملٌ، والعمل عبادة، فاذهبْ أنت لتصلّي، أما أنا فها هنا أكمل عملي.» كيف تريدون مني أن أثق بشخصٍ في هذا السلوك؟ كيف لا نخاف من وجود هذا النوع من التطرّف والعنف العدوانيّ في شخص رئيس حكومةٍ يُفترض أن تحترم الآراءَ وتحمي الحريّات العامّة والفرديّة؟

ضريف في التعامل مع الإسلاميين كان هناك دومًا توجّهان مؤطّران: استئصاليّ يشجّع على إقصائهم، واحتوائيّ يسعى إلى «تدنيس المقدّس» من خلال إشراكهم في تسيير الشأن العامّ. وما أخشاه في التجربة المغربيّة هو أن تكون المؤسّسة الملكيّة قد احتفظتْ بجزءٍ من الإسلاميين رصيدًا احتياطيّاً توظّفه عند الحاجة. من الأكيد أنّ الحزب تعرّض لكثيرٍ من التهميش والإقصاء، لكنّ ذلك لم يتمّ بصفةٍ ممنهجة وذات أبعادٍ استراتيجيّة، وإنّما كان ظرفيّاً لأنّ النظام كان يريد الاحتفاظَ بحزبٍ ذي مرجعيّة إسلاميّة يصدّ عنه ضرباتِ حركة العدل والإحسان. وأعتقد أنّ النظام قام بمغامرةٍ خطيرة؛ ذلك أنه في حالةِ عجزِ الحزب عن تنفيذ التزاماته، فستكون الملَكيّة في مواجهة الحركة بشكل مباشر.

السعدي : لا أعتقد ذلك، أستاذ ضريف. إقصاءُ التيّار الإسلاميّ كان عنصرًا إستراتيجيّاً عند الدولة المغربيّة. وما خلقُ حزب الأصالة والمعاصرة إلا آليّةٌ من آليّات إضعاف حزب العدالة والتنمية والحدِّ من امتداده الاجتماعيّ والسياسيّ. ولنتذكّرْ وثائقَ ويكيليكس التي أظهرتْ أنّ قرار إضعاف حزب العدالة والتنمية كان قد اتُّخذ على مستوى قمّة الهرم السياسيّ في النظام المغربيّ.

ضريف : أدعوك، أستاذ السعدي، إلى قراءة ما كتبتْه كاترين غراسي في كتابها **Quand le Maroc sera islamiste**، وفيه تَجْمع معطياتٍ ووثائقَ تؤكّد أنّ محمد السادس، منذ سنة ٢٠٠١، كان يعطي تعليماته للمسؤولين، وخصوصًا في وزارة الداخليّة، بضرورة دعم استثمارات رموز حزب العدالة والتنمية وقادته ليكوّنوا ثرواتٍ، فيُحسّوا بأنّ لديهم مصالحَ لا بدّ أن يحافظوا عليها وأن يدافعوا عنها.

لبيض : **أشكركم كثيرًا باسمي الخاصّ، وباسم مجلة الآداب، على جميل حضوركم، وغنى أفكاركم، وصبركم أكثرَ من ثلاث ساعات بالرغم من التزاماتكم ومهامّكم. كما أشكر الإخوة في بيت الشعر المغربيّ، وعلى رأسهم الصديق الشاعر مراد القادري، على تفضّلهم «بالهجرة الطوعيّة» من مقرّهم ليتركوه لنا فضاءً لتبادل الرأي وبسط الأفكار.**

الدار البيضاء

في الملفّ القادم من الآداب

ما بعد الإسلام السياسيّ: الإسلاميون في الحكم ـ وقائع وتحدّيات

من أهم التغييرات الناجمة عن «الربيع العربيّ» وصولُ الإسلام السياسيّ إلى شكل من أشكال الحكم في غير بلد. وهذا ما يطرح تحدّياتٍ جمّةً عليه في إدارة شؤون الناس، بعد أن عاش طويلاً في موقع المعارضة، متخفّفًا من مسؤولية تطبيق البرامج التي يضعها بنفسه.

الأسئلة التي تراود متتبّعي الشأن العامّ في هذا الصدد كثيرة. أهمّها: هل يمكن فعلاً جمعُ الإسلام والسياسة من موقع الحاكم في واقعنا المعاصر؟ وهل التيّارات العربية الإسلامية كتلة متراصّة، أمْ متمايزة في كلّ شيء تقريبًا؟ وما هو برنامجها الاقتصاديّ والاجتماعيّ للنهوض بالبلاد بعد عقود طويلة من الاستبداد؟ وكيف سيكون موقفها من الأقليّات غير المسلمة، وغير العربيّة؟ وهل ستلغي بعضَ "المكتسبات" التي حقّقتها المرأةُ العربيّةُ ضمن العهود السابقة، على ضراوة هذه العهود واستبدادها؟ وما هي نظرتُها إلى الحريّات الشخصيّة والعامّة، ولاسيّما حرية الفكر والتعبير والاتجاه الجنسيّ؟ وما مواقفها من قضيّة فلسطين والصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ بعد أن لاحت مؤشّراتٌ كثيرة إلى إمكانيّة اندراجها، هي نفسها، ضمن الرؤية الأميركيّة لـ "الحلّ"؟

سعيًا إلى توسيع دائرة التفكير في هذه الموضوعات الحسّاسة والراهنة، تدعوكم مجلة الآداب إلى المشاركة في ملفّها المقبل المخصّص للإسلام السياسي في الحكم.

ناريمان عامر ويوسف فخر الدين